مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد: 08 العدد:01 (2020) ص 33-45

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية
دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 2011-2017

The impact of financial inclusion on economic growth in the Arab countries econometric study using panel models during the period 2011-2017

وسام حسيني [1] *، محمد رتيعة [2]
OUISSAM Hocini [1], MOHAMED Ratia [2]

[1] أستاذة مؤقتة، جامعة يحي فارس -المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***ouissam.05ho@gmail.com***
[2] استاذ محاضر "أ"، جامعة يحي فارس -المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***ratiat @gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2019/08/08 تاريخ القبول: 2019/09/26 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:
تهدف الدراسة إلى، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، باتخاذ عينة من الدول العربية، ضمت 10 الدول العربية، خلال الفترة 2011-2017 ، وذلك باستعمال نماذج بانل ، حيث تناولنا مفاهيم أساسية تخص الشمول المالي كما تطرقنا إلى تحليل تطور مؤشراته خلال سنوات الدراسة، أما من الجانب القياسي فقد بينت الاختبارات ، أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة، هو نموذج التأثيرات الثابتة، وبينت نتائج التقدير، على وجود علاقة سلبية وغير معنوية، بين مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية ونمو الاقتصادي ، ووجود علاقة طردية معنوية، بين مؤشر الوصول إلى حسابات مالية في المؤسسات الرسمية، والنمو الاقتصادي، أما المتغيرات الأخرى فلها علاقة طردية إلا أنها غير معنوية .
الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ النمو الاقتصادي؛ نماذج بانل؛ الدول العربية.
تصنيف JEL: G20؛ C23.

Abstract:
The study aims at measuring the impact of financial inclusion on economic growth by sampling a sample of Arab countries, including 10 Arab countries, during the period 2011-2017, using PANEL models, where we discussed basic concepts of financial inclusion. The results of the study showed that the model of this study is a fixed effects model. The results of the study showed that there is a negative and significant relationship between the index of adult ownership of bank accounts and economic growth, and a significant correlation between the financial accounts in the institutions fee Of economic growth, while the other variables it may correlate, but it is not significant .
key words : Financial Inclusion; Economic growth; PANEL MODELS; Arab countries.
JEL classification codes: G20 ; C23.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

الشمول المالي هو من المفاهيم الحديثة التي تعني قدرت وصول الأفراد من مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية بتكاليف منخفضة مع التوسع في الخدمات وذلك سائر حتى في البلدان النامية وهذا بفضل التقنيات المبتكرة في الأعمال المصرفية، فقد حاز الاشتمال المالي على اهتمام العديد من المنظمات الدولية وصانعي القرارات السياسية والاقتصادية بتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع بما فيم محدودي الدخل وتخفيض الكلفة تلك الخدمات حتى تجعل الوصول إليها يسير على كافة فئات المجتمع فيعد الشمول المالي من الأمور التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والنزاهة المالية التي تهدف بشكل كبير إلى حماية المستهلك بدرجة أولى، وعليه انتهج هذا الأخير من جميع الدول العالم وحتى العربية منها فالعديد من الدول العربية حققت نسب عالية من الاشتمال المالي مثل الإمارات العربية المتحدة والعديد من دول الخليج إلا أننا نجد أن هناك بعض دول العالم لا زالت نسب الاشتمال المالي فيها متدنية، والجزائر إذ ما قورنت بدول الخليج فهي متأخرة جدا لذلك وجوب اتخاذ استراتيجة متطورة لتعزيز الشمول المالي وابتكار تقنيات جديدة للخدمات المصرفية تجذب بها الزبون فللشمول المالي يسهم في الحد من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي و عليه نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: كيف يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية** :
- ✓ ما هي أهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية؟
- ✓ هل يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

- **الفرضيات:**

- ✓ مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية من أهم مؤشرات الشمول المالي.
- ✓ الشمول المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- **أهمية الدراسة :**

تتناول في هذه الدراسة موضوع هام متمثل في قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية وتكمن أهميته في إسهامه في بناء القرارات الاقتصادية

2.I. الإطار النظري لدراسة

1.2تعريف الشمول المالي:

يشير الاشتمال المالي إلى الحالة يتهيأ فيها لجميع البالغين سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة، وينطوي الوصول الفعال على تقديم الخدمات على النحو مريح وبتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة أتاحت خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وتشير عبارة المستبعدين (المحرومين) من الخدمات المالية إلى هؤلاء الذين يدعمون سبل الوصول لهذه الخدمات أو المحرومين منها، وتشير التقديرات إلى أن 2.7 مليار نسمة من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم مدخرات أو حساب ائتمانية لدى البنك أو أية مؤسسة رسمية أخرى، ويعد هذا بمثابة إيضاح تقريبي لعدد الأشخاص (المستبعدين/ المحرومين) من الخدمات المالية في جميع أحاء العالم نظرا لأنه لا يسلط الضوء على العوامل مثل جودة الخدمة أو إتاحتها بسعر ميسور أو استدامتها أو تكلفتها أو مدى ملائمة حسابات الادخار والقروض المتاحة للآخرين، كما انه لا يقيس سبل الوصول إلى خدمات المدفوعات أو الائتمانيين وينطوي مفهوم التقديم المسئول للخدمات على سلوك المسئول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء (بدر شحدة، 2018، صفحة 145) .

الشمول المالي هو عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق طرق القائمة والمبتكرة التي صممت

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

خصيصا لذلك، بما في ذلك التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية، وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي. (منى، 2015، صفحة 3)

عرفه صندوق النقد العربي على أنه "تمتع الإفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، الشركات بما فيهم في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين،....الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (جلال الدين ، 2018، صفحة 2) .

في هذا الصدد هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على خدمات مالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات بأسعار مناسبة ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية. القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى إلى نقص الطلب على الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق تعيق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات. (حنين محمد، 2017، صفحة 10)

2.2 أهمية الشمول المالي:

يتمثل مفهوم الشمول المالي في تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من خدمات المالية ذات الجودة العالية والتكاليف المقبولة ومنحها الأهمية والأولوية المناسبين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة وتطوير والتشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال.

ولذلك فان اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الادخار.

تمكن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها في تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل.

وهناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية (نيفين ، 2018، صفحة 4).

تتجلى أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور:

- **المحور الاجتماعي**: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم
- **المحور الاقتصادي**: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية.
- **المحور الاستراتيجي**: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبير للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات إذ تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي (جاسم، 2015، صفحة 49):

الاستقرار المالي: يتضح مفهومه من خلال العمل على تأكيد قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلبا على الاقتصاد، لذلك فان هذا المفهوم يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة، واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها من جهة أخرى، لذلك فان الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له أهمية والعناية أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسئولة عن تحقيق ذلك هي البنوك المركزية من خلال مدى سلامة وصلاحية السياسة النقدية والمالية التي تنتهجها وفي نفس الوقت لأهمية وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها سواء كانت هي مبعث لتلك الأزمات أو غيرها (مشتاق وأخرون، 2012، الصفحات 69-68).

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

النزاهة المالية: تشجع المعايير الدولية النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة، ويعتبر التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأموال.كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها
لأصحاب الدخول المنخفضة (العربي، 2015، الصفحات 8-9).

3.2 أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق تحالفات بين هيئات والمؤسسات المالية العالمية لتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنافى المنافع المتأتية من الاشتمال المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء /البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الاشتمال المالي هي كتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية (حنين محمد، 2017، الصفحات 19-20).

4.2 التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي:

أظهرت العديد من الدراسات وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعيق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العدد من دول العالم، وترتكز معظم هذه المعوقات هذه المعوقات في أبواب رئيسية كمحدودية الدخل، والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة به، أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهنات والاقتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب الركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة المواد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات وصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد احتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات (رشا و سالم ، 2019، الصفحات 85-86).

3. تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للدول العربية

1.3 مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:

وفق لهذا المؤشر سيتم قياس نسبة الاشتمال المالي العالمي لدول العربية وذلك لامتلاك الأفراد البالغين أي (15) سنة فما فوق حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية.

جدول رقم (1): مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الجزائر	33.3	50.5	42.8
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.7	82.2
البحرين	64.5	81.9	82.6
مصر	9.7	13.7	32.8
العراق	10.6	11.0	22.7
الأردن	25.5	24.6	42.5
الكويت	86.8	72.9	79.8
لبنان	37.0	46.9	44.8
السعودية	46.4	49.4	71.7
تونس	32.2	27.4	36.9

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي الذي يصدره البنك الدولي 2018

من خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا أن دول الخليج العربي تحتل المراتب الأولى في سنة 2017، وعليه نجد قيمة المؤشر في دولة البحرين بلغت 82.6سنة2017 وهي بذلك تحتل الصدارة بين هذه الدول، بينما في الإمارات العربية المتحدة فقد بلغت قيمة المؤشر 82.2 في سنة 2017 وفي سنة 2014 بغت قيمته 83.7 وهي بذلك تحقق المرتبة الأولى في هذه السنة، وفي الكويت فقد بلغت قيمة المؤشر 86.8، 72.9، 79.8 في سنة 2011، 2014، 2017 على التوالي، وتعود هذه النسبة المرتفعة لمؤشر الشمول المالي لهذه الدول إلى قدرتها على تطوير قطاعاتها المصرفية وتقديم خدمات جيدة بتكلفة منخفضة، أما السعودية فهي عرفت تطور كبير لهذا المؤشر فقد بلغت قيمته 49.4 في سنة 2014، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمته 71.9 وهذا التطور راجع إلى الإستراتيجية التي وضعتها مؤسسة النقد السعودي (ساما) ، وذلك في إطار سعي ساما كمشروع ومنظم للقطاع المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على خدمات ومنتجات مالية ملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة، بعد دول الخليج نجد الجزائر فهي بدورها حققت انجازا في هذا المجال بحيث بلغ قيمة المؤشر 50.5، 42.8 في سنتي 2014، 2017 على التوالي وهي تأتي بعد دول الخليج فهي تقوم بتطوير قطاعاتها المصرفية وتقديم خدمات مبتكرة وتحسين التقنيات التي تساهم في تسهيل عمليات الوصول إلى خدمات مصرفية متميزة، كما نجد باقي الدول العربية بخلاف لبنان فهي متحسنة نوعا ما، أما قيمة الاشتمال المالي في كل من ومصر والعراق وتونس ولبنان فقد كانت منخفضة وهذا بسبب عدم قدرت قطاعاتها المصرفية على تقديم خدمات مبتكرة وبسعر منخفض.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

2.3 مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

حسب هذا المؤشر يمكن قياس إمكانية الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البطاقات الائتمانية والصرفات الآلية.

جدول رقم (2): مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الجزائر	13.5	21.6	19.9
الإمارات العربية المتحدة	55.4	76.9	82.8
البحرين	62.2	74.9	79.9
مصر	5.1	9.6	24.7
العراق	3.3	3.5	6.3
الأردن	14.7	19.1	30.7
الكويت	83.9	70.3	77.3
لبنان	21.4	33.4	34.8
السعودية	42.3	63.6	66.8
تونس	21.4	12.3	23.4

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي الذي يصدره البنك الدولي 2018.

من الجدول رقم (2) يتبين لنا أن قيمة الخاصة بمؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الإمارات العربية المتحدة بلغت 82.8 في سنة 2017 أما في سنة 2014 فقد بلغت قيمة المؤشر 76.7 وبه وتصنف الأولى عربيا من خلال هذا المؤشر، وفي البحرين بلغت قيمة المؤشر 79.9 في سنة 2017 وهي قيمة ليست بعيدة عن سنة 2014 فقد بلغت قيمة المؤشر 74.9، وتليها في الترتيب الكويت فقد بلغت قيمة المؤشر 77.3 في سنة 2017 ثم السعودية بقيمة 66.8 من نفس السنة، وهذه النتيجة أتت من كون دول الخليج تعد من الدول السباقة عربيا في تطبيق إستراتيجية لشمول المالي وذلك بتقديم خدمات مصرفية مالية تتميز بانتشارها واستخدام احدث التقنيات المتطورة لتقديم كافة الخدمات، وكمثال الإمارات العربية المتحدة قدمت نظام حماية الأجور والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف، كم قدمت كل من السعودية والإمارات ما يعرف ببطاقات مسبقة الدفع للفئات غير مشمولة ماليا. أما فيما يخص الدول العربية الأخرى ومن بينهم الجزائر التي بلغت قيمة المؤشر لديها بـ 19.9 سنة 2017 بالمقابل 21.6 سنة 2014 تعد متأخر إذ ما قورنت بدول الخليج وهذا يستدعي ضرورة اتخذا إستراتيجية فعالة لتطوير الاشتمال المالي وتوسيعه

3.3 مؤشر استخدام الحسابات المصرفية

يقاس من خلال هذا المؤشر مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق الخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع الفواتير، أي يعد هذا المؤشر مقياس لما يتم استخدامه من الخدمات المالية.

جدول رقم (3): مؤشر استخدام الحسابات المصرفية

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الجزائر	8.9	15.6	8.4
الإمارات العربية المتحدة	29.1	41.8	65.6
البحرين	9.5	29.1	49.9
مصر	0.9	2.9	9.6
العراق	3.3	0.8	2.6

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

الأردن	5.7	7.9	10.9
الكويت	15.1	28.3	50.0
لبنان	16.9	19.0	14.0
السعودية	19.8	9.7	49.5
تونس	5.6	4.3	10.2

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي الذي يصدره البنك الدولي 2018

يبن الجدول رقم (3) قيمة مؤشر استخدام الحسابات المصرفية في دولة الإمارات العربة المتحدة وقد بلغت 65.6 في سنة 2017 بمقابل 41.8 في سنة 2014 وهي بذلك تعد الأولى عربيا، وفي الكويت بلغت قيمة المؤشر 50.5 في سنة 2017 أما البحرين فقيمتها حددت ب 49.9، أما السعودية فقد بلغت قيمة المؤشر بـ49.5في سنة 2017 و9.7 في سنة 2014 وهذا التطور يؤكد جدية السعودية في تطبيق إستراتيجية تضمن توسع الشمول المالي وذلك من خلال تطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي ولاستفادة هي الأخرى من الخدمات المقدمة، أما في الجزائر فقد بلغت قيمة المؤشر 8.9 في سنة 2011 وفي سنة 2014 فقد بلغت قيمته 15.6، في سنة 2017 فقد تراجعت قيمة المؤشر إلى 8.4 وبهذا فهي متأخر جدا مقارنة بدول الخليج ودول عربية أخرى.

4.3 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى قيام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالاقتراب من المؤسسات المالية الرسمية والادخار بها وهذا ما يظهره الجدول (4).

جدول رقم (4): مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الجزائر	4.3	13.8	11.4
الإمارات العربية المتحدة	28.6	32.1	19.1
البحرين	16.3	34.7	30.7
مصر	0.7	4.1	6.2
العراق	5.4	3.5	1.6
الأردن	8.3	3.8	10.1
الكويت	40.3	25.5	26.6
لبنان	17.1	17.5	21.1
السعودية	17.2	15.5	14.3
تونس	5.0	10.3	18.3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي الذي يصدره البنك الدولي 2018.

يقدم لنا الجدول رقم (4) قيم مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية الخاص ببعض الدول العربية لسنوات مختلفة، فقد بلغت قيمة المؤشر في دولة البحرين 30.7 في سنة 2017 أما في سنة 2014 فقد بلغ 34.7 تاليها الكويت بقيمة 26.6 في سنة 2017ثم لبنان بقيمة 21.1 تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 19.1 من سنة 2017 ثم تونس بقيمة 18.3 وهذه النتيجة بالنسبة إلى تونس ولبنان تعود إلى إدارتها المتميزة لمصارفها، وطرحها لأحدث الخدمات المصرفية الالكترونية وإيصالها إلى اكبر عدد من شرائح المجتمع، أما القيمة التي عرفتها الجزائر في سنوات الدراسة 4.3، 13.8، 11.4، تعتبر جيدة إذ ما قورنت بالدول العربية الأخرى إلا أن فرصة زيادة الشمول المالي كبيرة من خلال توفير خدمات مع التوعية بها .

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

5.3 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

هذا المؤشر يقيس مدى اقتراض الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية، الجدول رقم(5) يبين قيم المؤشر الخاصة بالدول العربية.

جدول رقم (5): مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الجزائر	1.5	2.2	3.0
الإمارات العربية المتحدة	10.8	15.4	18.9
البحرين	21.9	21.3	16.8
مصر	3.7	6.3	6.3
العراق	8.0	4.2	2.8
الأردن	4.5	13.5	16.6
الكويت	20.8	14.1	16.4
لبنان	11.3	15.6	16.6
السعودية	2.1	12.2	11.2
تونس	3.2	8.0	8.5

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي الذي يصدره البنك الدولي 2018.

من الجدول رقم (5) يتبين لنا أن قيمة الخاصة بمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في الإمارات العربية المتحدة بلغت 18.9 في سنة 2017 أما في سنة 2014 فقد بلغت قيمة المؤشر 15.4 وبه تصنف الأولى عربيا من خلال هذا المؤشر، وفي البحرين بلغت قيمة المؤشر 16.8 في سنة 2017 وهي قيمة منخفضة عن السنوات السابقة ففي سنة 2014 فقد بلغت قيمة المؤشر 21.3 أما في سنة 2011 فقد بلغت قيمة المؤشر 21.9، وتليها في الترتيب لبنان فقد بلغت قيمة المؤشر 16.6 في سنة 2017 ثم الكويت بقيمة 16.4 من نفس السنة، وهذه النتيجة تعد منخفضة في سنة 2017 عن السنوات السابقة إلا أن دول الخليج تعد الأفضل في الشمول المالي في حالة مقارنتها مع الدول العربية الأخرى، أما الجزائر فهي نسبة منخفضة جدا فقد بلغت قيمة المؤشر بـ 3.0 سنة 2017 بالمقابل 2.2 سنة 2014، يستدعي ضرورة اتخذا إستراتيجية فعالة لتطوير الاشتمال المالي وتوسيعه تساعد على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

4. الطريقة والأدوات :

كما نعلم أن توصيل الخدمات المالية متنوعة ومبتكرة إلى محدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة وغيرها من فئات المجتمع يعمل على زيادة المدخرات التي يوجه جزء منها إلى الائتمان وبطبيعة الحال هذا الائتمان يوجه جزء منه إلى تمويل احتياجات استثمارية لفئات أخرى مما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي، وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام طرق وأساليب الاقتصاد القياسي حيث نستخدم نموذج بانل.

تكمن أهمية نماذج بانل في أنها تأخذ في الاعتبار أثر التغير في البعد الزمن وأيضا التغير في البعد الفردي.

✓ **تقديم نموذج الدراسة**

ليكن لدينا n من المشاهدات مقاسه في الزمن t فإن النموذج بانل يعرف بالصيغة الآتية:

$$gdp = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \varepsilon_i$$

✓ **مجتمع الدراسة وفترتها:**

- **مجتمع الدراسة:** تشمل عينة الدراسة بلدان الدول العربية وهي 10 دول يحمل كل منها رمز وترقيما كما يلي:

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

جدول رقم (6): بلدان الممثلة لمجتمع الدراسة

الرقم	البلد	الرمز	الرقم	البلد	الرمز
1	الجزائر	DZA	6	الكويت	KWT
2	البحرين	BHR	7	لبنان	LBN
3	مصر	EGY	8	السعودية	SAU
4	العراق	IRQ	9	تونس	TUN
5	الأردن	JOR	10	الإمارات العربية المتحدة	ARU

المصدر: من إعداد الباحث

- **فترة الدراسة:** أما فترة الدراسة فهي متخذ بفترات متباعدة حسب ما توفرت عليه متغيرات الشمول المالي وهي سنة 2011، 2014، 2017 .

✓ **متغيرات الدراسة:**

أدرجنا في دراستنا المتغيرات التي تمثل مؤشرات الشمول المالي بالإضافة إلى متغير يمثل النمو الاقتصادي وهي كما يلي:

- **المتغير التابع:**

GDP: النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الخام مقاس بالأسعار الجارية (دولار الامريكي) (الوحدة =بالمليون)

- **المتغيرات المستقلة :**

X1: مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية يقاس بعدد الأفراد البالغين إي (15) سنة فما فوق الذين يملكون حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية . (الوحدة =بالآلاف)

X2: مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية قياس هذا المؤشر إمكانية الأفراد البالغين (15)سنة فما فوق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية. (الوحدة =بالآلاف)

X3: مؤشر استخدام الحسابات المصرفية يقاس هذا المؤشر عدد الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق مدى استخدام الخدمات المالية (الوحدة = بالآلاف)

X4: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية يقاس هذا المؤشر بعدد الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالاقتراب من المؤسسات المالية الرسمية والادخار بها. (الوحدة = بالآلاف).

X5: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، هذا المؤشر يقيس مدى اقتراض الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية. (الوحدة= بالآلاف).

5. تحليل النتائج ومناقشتها:

- **دراسة الارتبط بين المتغيرات**

يمكن تحديد طبيعة الارتباط الذي يجمع ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

جدول رقم (7): الارتباط بين المتغيرات

	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1					
X1	0.6382816	1				
X2	0.8180091	0.8987251	1			
X3	0.6956939	0.8204492	0.8565955	1		
X4	0.7311273	0.8681186	0.8549424	0.7615345	1	
X5	0.4838362	0.6015483	0.6368888	0.4496446	0.4794339	1

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال الجدول رقم (7) يمكن معرفة حجم وطبعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

هناك علاقة ارتباط موجبة بين المتغير التابع المتمثل في إجمالي الناتج المحلي وكل مؤشرات الشمول المالي بقيم متفاوتة بحيث نجد أعلى قيمة ارتباط بين المتغير التابع ومؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية بـ (0.81) وهي علاقة قوية جدا ثم مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بـ (0.73) وهي أيضا علاقة قوية جدا موجبة، ثم يأتي مؤشر استخدام الحسابات المصرفية و مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية بقيمة ارتباطيه قوية (0.96، 0.68) على الترتيب ثم مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وهي علاقة ارتباطيه موجبة ضعيفة قدرت بـ (0.48).

- **تقدير النماذج الثلاثة**

جدول الرقم (8): اختبار النماذج

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
R-squared	0.75088	0.4214	0.3362
Constante	51273.065 (0.10)	225229.7 (0.00)	204525.6 (0.000)
X1	-0.27.672 (0.009)**	-18.0709 (0.003)	-21.2627 (0.01)
X2	48.0942 (0.000)	19.0881 (0.01)	26.7886 (0.009)
X4	60.5201 (0.085)	2.7514 (0.7061)	7.4782 (0.543)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 14.2.

- **اختيار النموذج الملائم لدراسة**

وللقيام بذلك سوف نقوم بعرض أسلوبين : أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، والأسلوب الثاني وهو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية (REM)، وهذا ما تبينه الاختبارات التالية:

نتائج اختبارات F-test للمفاضلة FEM & PRM

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**)، تحت الفرضية القائلة :

$$\begin{cases} \text{الافضل} \quad H_0: PRM \\ \text{الافضل} \quad H_0: FEM \end{cases}$$

جدول رقم (9): نتائج اختبارات F-test للمفاضلة FEM & PRM

F-test		
قيمة F-test (9,15)	القيمة الجدولية	الاحتمال
72.00	4.00	(0.000)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 14.2.

من خلال مقارنة قيمة الإحصائية لـ **F-test** المحسوبة مع القيمة الجدولية نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية فهي أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ومنه نحكم بان نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الأفضل **نتائج اختبار التجميعية REM & PRM**

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية **(REM)**، تحت الفرضية القائلة :

$$\begin{cases} \text{H}_0: var(u) = 0 \rightarrow PRM & \text{الافضل} \\ \text{H}_0: var(u) \neq 0 \rightarrow REM & \text{الافضل} \end{cases}$$

جدول رقم (10): نتائج اختبارات التجميعية للمفاضلة REM & PRM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects	
قيمة (1) chibar2	Prob > chibar2
2.10	(0.0736)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 14.2.

من خلال مقارنة قيمة الإحصائية لـ **chibar2** المحسوبة مع القيمة الجدولية نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية فهي أكبر من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ومنه نحكم بان نموذج الانحدار التجميعي **PRM** هو الأفضل .

نتائج اختبار هوسمان (Hausman test) للمفاضلة FEM & REM

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية **(REM)** ونموذج التأثيرات الثابتة **(FEM)**، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (11): نتائج اختبار هوسمان (Hausman test) لمفاضلة FEM & PRM

Hausman test	
قيمة (3) chibar2	القيمة الجدولية
3.91	0.584

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 14.2.

من خلال مقارنة قيمة الإحصائية لـ **قيمة (3) chibar2** المحسوبة مع القيمة الجدولية نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية فهي أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ومنه نحكم بان نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الأفضل.

- **تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**

تبين نتائج التقدير كما يلخصها الجدول (8) أعلاه ما يلي:

✓ المتغير الخاص بمؤشر امتلاك حسابات مصرفية المقاس بعدد الأفراد البالغ أعمارهم 15سنة فما فوق الذين يملكون حسابات مصرفية ذات تأثير سالب على النمو الاقتصادي وعليه تعد أي زيادة في هذا المؤشر لا تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الدول العربية. أي لهذا المؤشر تأثير سلبي.

✓ كما تبين النتائج أيضا وجود علاقة طردية بين مؤشر الوصول إلى الحسابات المصرفية والنمو الاقتصادي، بحيث جاء هذا المؤشر معنويا إحصائيا، مما يعني انه أي زيادة في مؤشر الوصول إلى الحسابات المصرفية تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، حيث يعد مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات الرسمية (بمعنى استخدام الأفراد لبطاقات الائتمان والصرافات الآلية...) احد أهم الآليات لقياس الشمول المالي الذي يسهم في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق الاستقرار المالي، حيث نعلم أن الخدمات المالية ترتبط بالأداء الاقتصادي ولها دور محوري في كفاءة الأسواق ولكافة القطاعات وتشمل أيضا الأفراد، وعليه فهي تساهم في تحسين الناتج الداخلي الخام وخلق فرص.

✓ كما تبين النتائج وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بمؤشر استخدام الحسابات المصرفية ومؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية ومؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، إلا أنها غير معنوية إحصائيا.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

6. خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التي طرحت في البداية والتي تتمحور حول معرفة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية ، فتطرقت إلى بعض المفاهيم الأساسية لشمول المالي وأهدافه وأهميته وبالإضافة إلى المعيقات تطبيق الشمول المالي، ومن ثم تحليل بعض مؤشراته على عينة من الدول العربية و بخصوص الجانب القياسي فقد تمت دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك باستخدام خمسة مؤشرات للشمول المالي كمتغيرات مستقلة و الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع ممثل لنمو الاقتصادي و عليه نتناول النتائج التالية :

✓ الشمول المالي هو عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق طرق القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك.

✓ تمكن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها في تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل.

✓ من معوقات الشمول المالي هو عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل بالإضافة إلى ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب الركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

✓ حسب المؤشرات التي تقاس بها الشمول المالي في الدول العربية حققت الإمارات العربية بدرجة أولى ودول الخليج أعلى النسب في الشمول المالي.

المتغير الخاص بمؤشر امتلاك حسابات مصرفية المقاس بعدد الأفراد البالغ أعمارهم 15سنة فما فوق الذين يملكون حسابات مصرفية ذات تأثير سالب على النمو الاقتصادي، مؤشر الوصول إلى الحسابات المصرفية والنمو الاقتصادي، فتربطهم علاقة طردية بحيث جاء هذا المؤشر معنويا إحصائيا، مما يعني انه أي زيادة في مؤشر الوصول إلى الحسابات المصرفية تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي

7. قائمة المراجع:

- البرادعي منى. (2015). الشمول المالي ... التحدي الجديد. مجلة المصرفيون، 9، 3.
- بدر عجور حنين محمد. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤلية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة. الجامعة الاسلامية بغزة: بحث ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير.
- حمدان بدر شحدة. (2018). أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين. مجلة الاقتصاد والمالية، 4(2)، 149.
- أرشد عبد الامير جاسم. (2015). الشمول المالي وأثره في اتحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية دراسة استطلاعية لعينة من قطاع المصرفي الخاص العراقي1. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، 49، 49.
- بن رجب جلال الدين . (2018). احتساب مؤشر مركب لشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، 2.
- حسين نيفين . (2018). الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. صادر عن وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة.
- صندوق المقد العربي. (2015). ،العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أمانة مجلس محافضي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي.
- عودة لفته رشا ، و عواد حسين سالم . (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، 11(1)، 85-86.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- محمد السبعاوي مشتاق وأخرون. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي المصرفي الاسلامي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية. مجلة جامعة كركوم للعلوم الادارية والاقتصادية، 2(2)، 69-68.
- The World Bank, the Little Data Book on Financial Inclusion, 2012.
- The World Bank, the Little Data Book on Financial Inclusion, 2015.
- The World Bank, the Little Data Book on Financial Inclusion, 2018.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013